التفسير السوسيولوجي لدراسة ظاهرة الجريمة

د. علي محمد الرياني

قسم علم الاجتماع/ الأكاديمية الليبية

الملخص.

الجريمة ظاهرة اجتماعية عاصرت جميع المجتمعات الإنسانية خلال رحلة الحياة عبر العصور المختلفة قديماً وحديثاً، فهي مرتبطة بالاجتماع الإنساني فأينما وجدت التجمعات الإنسانية وجدت الجريمة، والبحث في مجال الجريمة ليس بالجديد ولذلك تأثرت الجريمة بكافة المعطيات المحيطة بها واختلفت باختلاف الزمن في المجتمع ذاته وقد أدت التغيرات التي مرت بها المجتمعات المختلفة من أحداث اجتماعية، سياسية، اقتصادية، إلى إحداث تغيرات في كمية ونوع الجريمة، ولهذا فقد تزايد الاهتمام بشكل واضح في دراسة الجريمة من كل جوانبها في علم الاجتماع المعاصر. لهذا يكاد يجمع الباحثون، على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية عامة وتعتبر أمراً عادياً ولا يخلو منها مجتمع إنساني، ولكنها كنوع من أنواع السلوك تعتبر نوعاً شإذا فهي تزعزع أمن الإنسان في حد ذاته والخروج على النظام الذي رسمه المجتمع، كما تعتبر معوقاً للتنمية البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية في مختلف الدول. ولكن إذا كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية إنسانية بمعنى أن كل مجتمع لابد أن يوجد به جرائم فالأفراد جميعاً لا يجرمون، ولكن لمإذا يجرم بعض الناس دون غيرهم؟ ولمإذا يقلع بعض الجناة بعد ارتكاب الجريمة فيما يعود البعض الآخر بدرجة أو آخرى؟ إن الإجابة على مثل هذا السؤال ستكون من خلال الدراسة في إطارها النظري عند عرض ونقد النظريات المختلفة في تفسير السلوك الإجرامي.

Abstract

Crime is a social phenomenon that has affected all human societies during the life journey in different eras, in the past and present. It is linked to the human community; wherever there are human gatherings, crime is found. Research in the field of crime is not new.Crime has been affected by all the data surrounding itin different times in the same society. The changes that different societies underwent including social, political and economic events have led to changes in the quantity and type of crime. That is why there has been a clear increase in the interest in studying crime in all its aspects in contemporary sociology. That isalso why researchers are almost unanimous in believing that crime is a general social phenomenon and is considered a normal thing, and no human society is devoid of crime. But as a type of behavior, crime is consideredup normal. It destabilizes human security in and of itself and breaks the system drawn up by society. It is also a hindrance to human, economic and social development in various countries. But if crime is a social and human phenomenon in the sense that every society must have crimes in it, then not all individuals are criminalized. But why are some people criminal and not others? Why do some perpetrators quit after committing

the crime, while others return to crime in one way or another? The answer to this question will be given through this study, which is based ona specific theoretical framework,by presenting and criticizing the various theories in the interpretation of criminal behavior.

مقدمة في أهمية الموضوع وإشكالته البحثية:

عرفت المجتمعات البشرية الجريمة مند أقدم العصور بوصفها أخطر الظواهر الاجتماعية، وتختلف النظرة للجريمة من مجتمع إلى آخر، فالفعل الذي يعد سلوكاً إجرامياً في مجتمع ما قد لا يكون مجرماً في مجتمع آخر، ومن هنا صار ينظر للفعل الإجرامي على أنه فعل يتحدد بحدود الزمان والمكان، والجريمة تصبح مشكلة خطيرة تهدد آمن الفرد واستقراره عندما تطغى وتصبح للكثير من أفراد المجتمع الوسيلة الوحيدة الممكنة لكسب العيش، وفي مثل هذا الموقف تصبح الجريمة فعلاً. والسؤال الذي قد يتبادر لدهن إذا كانت الجريمة بصفة عامة ظاهرة إنسانية لازمت تواجد الجماعات البشرية. فهل يعني هذا أنها ظاهرة طبيعية؟ وهل هذا يعني أنه لابد من وجود الجريمة في كل زمان ومكان؟ وهل من آمل في القضاء عليها؟

إن تعريف الجريمة من المشكلات الاجتماعية المهمة، ولا يوجد اتفاق بين العلماء حول تحديدها، واختلف مفهوم الجريمة من مكان إلى آخر ومن زمن إلى زمن باختلاف الثقافات والتشريعات التي تجرم الفعل، وهي بذلك انتهاك قاعدة سُنت في قانون وتحميها الدولة وتفرض احترام الناس لها، ويري بعض العلماء على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية عامة، وتعتبر أمراً معتاداً لا يخلو منها أي مجتمع إنساني. بل يرون أن الجريمة ضرورية من أجل التطور، ومن أشهر المؤيدين لهذا الرأي "أميل دور كايم" فهو يعتبرها ظاهرة اجتماعية ضرورية وسليمة ما دامت مكروهة أو ممقوتة، وعلى الرغم من تداخل الانحراف والجريمة في كثير من الأحيان فإن المفهومين غير متطابقين فالبعض لا يفرق بين علم الإجرام وعلم الانحراف، والبعض يركز على أن الإجرام ظاهرة في حياة الفرد بالدرجة الأولى، وآخرون يقولون بأنها ظاهرة في حياة الجماعة بالدرجة الأولى، والبعض الآخر يقصر موضوع علم الإجرام على دراسة أسباب الجريمة دون اقتراح الوسائل اللازمة لمكافحتها وتقويم مرتكبي الجرائم.

لذلك لا تعتبر جميع الجرائم انحرافاً فعدم الالتزام بإشارة المرور، والهروب من دفع ضريبة الدخل هي أعمال مخالفة للقانون إلا أن كثيراً من الناس لا يعتبرون هذه الأعمال انحرافاً، وللسبب نفسه لا تعد جميع أنواع الانحراف بمثابة جرائم. فالانحراف إذن قد يكون إجرامياً أو لا إجرامي، الفرق الأكثر أهمية بين الإثنين هو أن الانحراف الإجرامي قد يفضي إلى جزاءات نظامية رسمية كالتوقيف والسجن(علي،15،2016).

إن النظرة للجريمة قديمها وحديثها، نظرة متطابقة بل اختلفت على مر العصور، وفي مختلف المجتمعات، وهذا الاختلاف حدا بالعالم "ماكسويل" إلى القول بأن السلوك الإجرامي عمل نسبي لا يقبل التعريف المطلق حيث إن نسبيته تمنع أو تعوق إيجاد تعريف محدد وثابت له (الغزوي وآخرون:384،2004).

ومن خلال ذلك سيتم الوقوف على ماهية الجريمة عبر الثقافات المختلفة من منظورها اللغوي، والشرعي والقانوني، والاجتماعي، والطبيعي، والأخلاقي.

أولاً– تعريف الجريمة:

1– **التعريف اللغوي للجريمة:** "تعني مصدر جرم يجرم بمعني أذنب فهو مُجرُم وجريمُ، والفعل المرتكب أو المتروك جريمة والجمع جرائُم"(آبادي:1987، 78).

2– **التعريف القانوني للجريمة:** لقد أخذت القاعدة القانونية "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" من مبدأ الشريعة هذه القاعدة لم تعرف الإ في أعقاب القرن الثامن عشر الميلادي، وقد وردت أول مرة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر سنة 1789(الغول:2003، 78).

والجريمة من الناحية القانونية بأنها" ارتكاب فعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضي هذا القانون"(كاره:23،1996-24).

3– التعريف الشرعي للجريمة: إن الجريمة في الشريعة الإسلامية هي:" محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، والحد هو العقوبة المقدرة في الشريعة كحد السرقة والزنا، والقصاص في جريمة القتل هو العقوبة التي تترك لولي الأمر تقديرها"(عودة:6،1998).

4– التعريف الاجتماعي للجريمة: تعددت المدارس الفكرية والاجتماعية التي تعرف ظاهرة الجريمة من خلال المعطيات البيئية والاجتماعية والنفسية، ووفقاً لهذه المعطيات اهتم بعضهم بدراسة الجريمة من خلال الظروف البيئية وحركة التفاعل الاجتماعي داخل البيئة ذاتها ومن هنا ينطلق كثير من الاجتماعيين إلى تعريف الجريمة بأنها:"الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجمعي، وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تكون ثمة جريمة إلا إذا توفرت فيها الأركان الثلاثة الآتية:

1– قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة من الناحية السياسية من تلك الجماعة.

2– انعزال حضاري أو صراع ثقافي يعمل عمله داخل الجماعة، ويصبح مصدر خطر على تلك الجماعة.

3– اتجاه عدائي نحو القسر أو الضغط من جانب الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية ضد أولئك الذين لا يقدرونها (سعد:1984، 672).

ويشير "جان جاك رسو" صاحب نظرية العقد الاجتماعي إلى أن الجريمة تشمل كل فعل مخالف أو مضاد للإرادة العامة الناجمة عن العقد الاجتماعي: وهي كل عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي(الغزوي وآخرون:384،2004).

كما عرفت الجريمة بأنها" نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، والمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك المعتاد وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمته ومعاييره(الحوات وآخرون:1985، 13).

5- **تعريف الطبيعي للجريمة:** يقول أنصار هذا المفهوم إن هناك طائفة من الأفعال التي اعتبرت جريمة في كافة الأزمنة، والأمكنة وذلك أنها تتعارض مع المشاعر الأدبية التي نبتت في المجتمع وتطورت بتطوره، وانتقلت من جيل إلى جيل عن طريق التقليد أو الوراثة، ويعرف "جارو فالو" الجريمة من حيث المفهوم الطبيعي بأنها كل فعل يتعارض مع ما تستوجبه المشاعر الغيرية الأساسية وبصفة خاصة مشاعر الشفقة والأمانة (ابوتوته:43،2001).

6- **التعريف الأخلاقي للجريمة:** إن الأخلاق لدى جماعة أو أمة هي مجموعة ما يدين بها أفرادها من مبادئ ومثل سامية يقدسونها ويحرمون الخروج عليها. وعلى هذا فإن الجريمة من الناحية الأخلاقية هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات ذات طابع رسمي(ابوتوته:2001، 45).

ثانياً- من هو المجرم؟.

يترتب على تحديدنا لمفهوم الجريمة بالصورة السابقة أن يتم تحديد تعريف للشخص المجرم بأنه: "كل شخص يرتكب جريمة بمفهومها القانوني، وينعت الشخص بهذه الصفة، بالنظر إلى فعله، أو امتناعه المجرَم قانوناً"(ابو توته:50،2001).

ثالثاً- عرض نقدي لأهم النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية والسلوك المنحرف.

أولاً- الاتجاه الفردي.

1- النظرية النفسية:

تنطلق الدراسات النفسية عادة من محأولة تحليل السلوك المنحرف من خلال دراسة الأبعاد الذاتية لشخصية الفرد المنحرف تولي اهتمامات قليلة لدراسته كظاهرة اجتماعية أو جماعية.

"ومن ثم تعكف على دراسة المنحرف من حيث كونه وحدة شبه مستقلة تحأول من خلال دراستها أن تتوصل إلى اكتشاف مختلف الأسباب التي أدت به إلى الانحراف وتتفاوت هذه النظريات من حيث أسلوب دراستها للشخص المنحرف حيث تقتصر بعض الدراسات الوضعية على استخلاص السمات الأساسية للشخصية المنحرفة، وكلما زادت عدد هذه السمات لدى الشخص كلما كان ميله إلى الانحراف أشد، وهناك الاتجاه النفسي الآخر الذي يحاول دراسة بنية الشخصية لدى الجانح بما في ذلك أوجه القوة أو الضعف وتدرس التفاعلات بين مختلف المقومات الذاتية لشخصية الفرد الجانح، وتركز في ذلك على دراسة الدوافع الفاعلة فيها، سواء كانت واعية أم لا، وتفاعلها في لقائها أو تعارضها تم العلاقة بين الدوافع وبنية الشخصية" (حجازي،17،1981).

وأهم المدارس النفسية التي ركزت على دراسة السلوك الجانح هي مدرسة التحليل النفسي بما فيها الفرويدية قديمها وجديدها حيث إن رائدها "سيجموند فرويد" الذي قسم النفس الإنسانية إلى ثلاثة مظاهر: النفس ذات الشهوة والميول المورثة ذات النزعات والدوافع الفطرية، والانا أو العقل وهو الضابط أو أداة التوفيق المنظمة لمؤثرات الدوافع والنزعات من جهة ومتطلبات البيئة من جهة آخرى، ثالثاً الضمير أو الأنا الأعلى الذي يعده فرويد صوت الضمير الذي ينقذ الأنا من مؤثرات وسلطان النفس الشهوانية. وترى مدرسة التحليل النفسي أن سلوك الفرد تحكمه مجموعة من المنطلقات الأساسية أهمها العلاقة مع الوالدين وبالأخص الأم، ومشكلة التأهيلات الأولى، الحرمان العاطفي مشاعر الذنب والشعور بالنقص، ومسألة العقد المترتبة عن التنشئة الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال عقدة أو ديب. فمثلا تربط هذه النظرية نقص الحب الأمومي بالعدوان الذي قد يرتد على الذات، ويولد معاناة وجودية عند العصابي، أو قد تأخذ شكل العدوان المتوجهة إلى الخارج، ويتمثل في شكل تمرد على الحياة الاجتماعية وثقافتها السائدة (عبيد:210،1981).

وترتكز الدراسات النفسية للجريمة على أهم مدارسها: مدرسة التحليل النفسي . ورغم تشعبها إلى عدة فروع ترجع توجيه السلوك الجانح إلى الأسباب والعوامل النفسية المتمثلة في الغرائز والانفعالات. وتقتصر تفسيراتها للظاهرة الإجرامية على الجوانب النفسية والشخصية ذات الصلة الوثيقة بصور الشذوذ العقلي، والنفسي، والعقد النفسية، وأن السلوك نتاج لصراع دائب بين الذات الدنيا والذات العليا، وهو ذلك الصراع الآنف الذكر الذي يقوم فيه الأنا بدور محأولة التوفيق بين الرغبات المنبعثة عن الشهوات " والذات الدنيا " وأمر الذات العليا ونأوهيها. فإذا تم التوفيق بينهما عاش الشخص في انسجام، وإذا وجد تناقض بينهما فإن ذلك سيؤدي إلى صراع قد يؤدي إلى سلوك جانح. كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الذي يحدث بين العوامل النفسية من ناحية، والعوامل الاجتماعية من ناحية أخرى في تشكيل السلوك الإجرامي.

2- النظرية البيولوجية:

يقوم التفسير البيولوجي بوجه عام على أن الاتجاه إلى الجريمة يرجع إلى استعداد فطري مورث في الفرد. فهناك علاقة بين الجسم سواء من ناحية الشكل الخارجي بوجه عام، أو من ناحية الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة خاصة المخ والجهاز العصبي في الفرد، وبين السلوك الإجرامي(المغربي وآخرون،126،1967).

يعتبر هذا الاتجاه من أقدم الاتجاهات التي حاولت دراسة الجريمة والانحراف فنجد إن نظرية "لمبروزو". مؤيدها القدماء والجدد. تتصدر هذه المدرسة وقد بني "لمروزو" نظريته على فكرة الارتداد وهذه تعود بالمجرم بالفطرة والميلاد وضمن أفكاره في كتابه الرجل المجرم 1876.

"ويري أن المجرم المطبوع هو إنسان يولد وسمات الجريمة مطبوعة على جسمه، ومثل هذه السمات تخلق فيه اندفاعية فطرية تجعله أكثر اندفاعاً نحو ارتكاب الجريمة، وتتلخص نظريته في تفسير الجريمة في الآتي: المجرمون يشكلون نموذجاً خاصاً بالوراثة ويري أن المجرم إنسان بملامح وسمات خاصة عضوية ونفسية فمن الناحية العضوية

يتميز بعدم انتظام الجمجمة، وكثافة شعر رأسه، وبضيق في جبهته وضخامة فكيه، وطول قامته وفرطحة أنفه فالمجرم لدي "لمبروزو" يعتبر نوعاً شاداً من الناس يختلف في تكوينه الذي يجعله أقرب إلى الإنسان البدائي، أما من الناحية النفسية فيتسم بضعف الإحساس بالألم وغلظة في القلب، وانتهي إلى أن المجرم إنسان مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام فهو مجرم بالفطرة" (بكار:44،1998).

وقسم العالم الإيطإلى "لمبروزو" المجرمين إلى: مجرم مجنون- مجرم صرعي- مجرم مجنون خلقي- مجرم بالعادة- مجرم بالعاطف- مجرم بالصدفة. ومن هنا يتضح أن نظريته تركز على الاهتمام البيولوجي في التفسير الإجرامي وتنكر الجبرية الاجتماعية التي تري أن السلوك الإجرامي ظاهرة اجتماعية تعتمد على التقليد.

ثانياً- الاتجاه الاجتماعي:

تهتم النظريات النفسية بدراسة الانحراف من خلال التركيز على دراسة سلوك وشخصية الجانح الفرد مركزة في ذلك جهدها لفهم القوى الفاعلة في شخصيته، وتنطلق النظريات الاجتماعية من دراسة الانحراف كظاهرة اجتماعية، تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين حركة المجتمع، وفي ذلك لا تهتم بدراسة الجانح الفرد بقدر ما تركز جهدها على مجمل النشاط الجانح.

فالاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي ليس وليد الصدفة، ولكنه مر بمراحل طويلة وسار جنياً إلى جنب مع الاتجاه البيولوجي، حيث إن "فيري" احد معاصري "لمبروزو" كان أكثر اعترافاً بأهمية العوامل الاجتماعية في علة الجريمة فقد حدد مصادرها الاجتماعية التي من أبرزها كثافة السكان، والحالة الدينية، والتركيب العائلي والتنظيم الاجتماعي، ونظام إدارة الشرطة، ونظام التعليم، وبذلك يضع فيري الجريمة ظاهرة اجتماعية (الدوري:1984 :138).

وانتهجت المدارس الاجتماعية في تفسيرها للظاهرة الإجرامية طرقاً مختلفة، فبينما ارتبطت المدرسة القديمة بالسببية المكانية ارتبطت على النقيض من ذلك المدارس الحديثة بالمنهج الدرينامكي بل بالمنهج الجدلي والرمزي الذي يرى من ظاهرة الانحراف لغة رمزية اجتماعية تتطلب الاستجلاء لفهم الوظائف التي تقوم بها في المجتمع. ومن الناحية التاريخية فإن معظم هذه النظريات وجدت في المجتمع الأمريكي وانتقلت بعدها إلى أوربا وبلدان العالم الآخر. وأحد الأسباب في ذلك (هو إن ظاهرة الانحراف لم تطرح أبداً كمشكلة اجتماعية على أي مجتمع بنفس الحدة التي طرحت فيها على المجتمع الأمريكي) وتوجد عدة عوامل مشتركة لهذه النظريات أهمها منهجيتها في دراسة الظاهرة الإجرامية، حيث تتم الدراسة عادة على مرحلتين الأولى هي مرحلة وصف الظاهرة وتحديدها، وتعتبر بمثابة تمهيد، أما الثانية فهي مرحلة محأولة التفسير الاجتماعي لهذه الظاهرة، وعادة ما تتركز الدراسة الاجتماعية للظاهرة الإجرامية على الدراسة الإحصائية التي تتكون من عدة حلقات أهمها:

1 . شكل الانحراف: ويرتبط بالواقع المعين للمجتمع موضوع البحث، وقد رأى البعض بأن أكثر الانحرافات شيوعاً في البلدان التي يكون الطابع الريفي هو نمط الحياة السائدة فيها هي الانحرافات ذات الطابع الحركي

(الضرب، الجرح، القتل، الاعتداء، التحطيم، التخريب، الخ) أما في المجتمعات التي يكون الطابع الحضري هو نمط الحياة السائد فيها فإن الانحراف قد يتميز بالتحول من العنف إلى أشكال عقلية كالاحتيال، والتزييف، والتزوير.

2 . مدى الانحراف: يعرف مدى الانحراف من خلال معرفة المكانة التي يشغلها النشاط الجانح في مجموع النشاط الاجتماعي. ومن المعروف أن مدى الانحراف الفعلي لأي مجتمع يزيد بكثير عن الانحراف الظاهر الذي تلاحقه الأجهزة الرسمية.

3 . شدة الانحراف: قد تكون مرتفعة متوسطة أو بسيطة، ويستعمل لتوضيح عدد المخالفات والجنح والجنايات، ونسبة كل واحد منها للأخرى أو بالنسبة لمجمل النشاط الجانح.

4 . اتجاه الانحراف: ويعني دراسة نسب النشاطات الجانحة الموجهة نحو الأشخاص، وتلك الموجهة نحو الملكية أو نحو المعايير والقيم الاجتماعية.

5 . تواتر الانحراف: ويعني رصد حركة النشاط الجانح خلال فترة طويلة من مستويات سنوية، وفصلية، وشهرية، ويومية بل وفي بعض البلدان على مستوى الساعات والدقائق، وتستهدف هذه العملية رسم صورة لحركة الجريمة وتساعد الباحث في الكشف عن بعض مسبباتها(حجازي:67،1981-68).

1- النظرية اللامعيارية:

في دراسته الرائدة للانتحار(1897-1951) طور دور كايم مفهوم الأنومى (اللامعيارية) لوصف ظروف مجتمع ما أو جماعة ما تعاني من درجة كبيرة من الارتباك والتضارب في المعايير الاجتماعية الأساسية أو حتى فقدانها أحياناً بحسب دور كايم يوجد سببان رئيسيان للانتحار هما:

الأول – يتعلق بالتماسك الاجتماعي الذي يتضمن ارتباط الأفراد الطوعي بجماعة ما أو مجتمع ينتمون إله.

الثاني– يتضمن خضوع الأفراد لجماعة أو مجتمع ينتسبون إله. وبحسب دور كايم الناس الذين يعانون من ضعف التماسك الاجتماعي. كما أن الناس الذين يتعرضون إلى قمع الاجتماع أكثر عرضة لارتكاب الانتحار، مقارنة مع غيرهم ممن يخضعون للتماسك الاجتماعي القوي. وهكذا فقد توصل دوركايم إلى قانونه الآتي: يختلف الانتحار باختلاف درجة تماسك الجماعة الاجتماعية أو المجتمع، وارجع ارتفاع معدلات الانتحار غير الاعتيادية خلال فترات الركود الاقتصادي الخطير والأزمات السياسية الشديدة، والانتفاضات والتغير الاجتماعي السريع، والظروف الاجتماعية الأخرى غير المستقرة إلى انعدام الضوابط الاجتماعية أو تقلص مفعولها الشديد بسبب هذه الأزمات. تحت هذه الظروف افترض دوركايم، أن قواعد السلوك أو القوانين الاعتيادية التي تردعنا عن ارتكاب أفعال غير مقبولة اجتماعياً قد تصبح ضعيفة، أو يتوقف مفعوله عند بعض أعضاء المجتمع(علي:2016، 136).

وفي حالة اللامعيارية أو انعدام المعايير كما تسمي أحياناً يصعب على بعض الأفراد معرفة ما هو متوقع منهم تماماً، وفي الحالات الاستثنائية قد يلجأ هؤلاء الأفراد الانتحار، وأكد دوركايم بأنه يمكن التنبؤ بمعدلات الانتحار العليا من خلال دراسة دقيقة للظروف الاجتماعية السائدة داخل أي مجتمع.

أما العالم الأمريكي "روبرت ميرتون" فقد حأول في نظريته الاجتماعية تفسير السلوك الجانح في كتابه" البنية الاجتماعية"، برفضه النظريات النفسية المفسرة للسلوك الجانح وركز في كتابه هذا على الجوانب الاجتماعية التي رآها محور الاهتمام، وينطلق من نظرته لتحليل البناء الاجتماعي الذي يحاول أن يستخلص منه بعض الدوافع التي تؤدي بالإنسان إلى ارتكاب السلوك السوي المتكيف. ولقد استخلص من دراساته إن السلوك المنحرف هو نتاج لوضعية اجتماعية من نوع معين يجد فيها الشخص نفسه وبشكل لا اختياري . وبناء على هذا الاستنتاج استبعد "ميرتون" العوامل الداخلية والخارجية والمعزولة عن الإطار الحيوي العام، وانطلق في تحليلاته هذه من ترابط وتفاعل عناصر البنية الاجتماعية وعلى الكيفية التي يتم بها هذا التفاعل وما يترتب عليه من أنماط مختلفة من السلوك التي تقسم سلوك إلى جانح، ومتمرد، ومستسلم.

ويرى بأنه لكل بنية اجتماعية عاملان أساسيان هما الأهداف والمعايير ويفسرهما في الآتي:

1 . الأهداف: لكل مجتمع أهدافه واهتماماته المحددة حضارياً ويرتبها المجتمع حسب أولوياتها وأهميتها.

2 . المعايير: يري "ميرتون" بأنها تتكون من مجموعة قواعد تحكم وترسم الطريق التي يجب أن يسلكها الفرد للوصول إلى الأهداف وتنقسم المعايير إلى مثلى، ومستحسنة، ومقبولة. وتتناسق الأهداف والمعايير لكي تحدد الأنشطة الاجتماعية الأكثر شيوعاً ولكن العلاقة بين الأهداف والمعايير لا تكون ثابتة ومنسجمة في كل الأحوال، حيث قد يحدث التأكيد على الأهداف مع التسهيل والتغاضي عن الوسائل. وفيها قد تتبع الوسائل ذات الفعالية الأكثر للوصول إلى الأهداف مع اقترانها بعدم التركيز على المعايير التي يجب أن تتحكم فيها وتنسجم معها.

"يسمى "ميرتون" هذا النوع من العلاقات بظاهرة التراخي الاجتماعي، حيث قد تمارس الأنشطة الجانحة للوصول إلى الهدف، الذي أصبح يحتل قيمة أساسية ضغطا وإغراء كبيرين على الأفراد في اتجاه الوصول إليه، وكما يري أن هذه هي الحالة في المجتمعات التي كرست النقود قيمة اجتماعية والغنى هدفاً بحد ذاته ولذلك فالثروة تصبح ذات اعتبار كبير بصرف النظر عن مصدرها، وبما أن النجاح المإلى من دون حدود فحلم المواطن لا ينتهي"(علي: 136، 2016-137).

والمجتمع وحضارته السائدة تمارس ضغوطاً على أفراده لرفع مستوى الطموحات وعدم التخلي عنها وقد يبلغ الضغط الاجتماعي على الأفراد حتى يرفعوا من مستواهم درجة قد تتجأوز إمكانياتهم المتاحة بالسبل المشروعة مما يدفعهم إلى الانحراف. ويعرض "ميرتون" نظريته هذه التي تتضمن بعض التفسيرات لكيفية حدوث الجنوح المترتب

عن البيئة الاجتماعية وذلك من خلال عرض نماذج التكيف الفردي، الذي يتدرج من الامتثال والابتكار والطقوسي والتراجع والتمرد. وقد تتداخل هذه الأنماط والأدوار المختلفة للفرد.

بالرغم من التسليم بأن نظرية "ميرتون" قد تشكلت عن دراسات للبنية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي وما يسوده من قوة دفع نحو الانحراف بسبب قيمة الحضارة المادية إلا أننا نجد بأن هذه النظرية قد تسعف في الاستعانة بها لتفسير بعض الظواهر في مجتمعات آخرى، التي جعلت من الوجاهة المادية هدفاً، وتمارس من اجل الوصول إليه كل أنواع الضغوط الاجتماعية، بما في ذلك ارتكاب نوع من السلوك المنحرف وهذا يصدق في تفسير الجنوح بين الأغنياء والفقراء على حد سواء حيث قد يتعرض لظروف اجتماعية سائدة مثل التأثير الناتج عن التأثر بالأشياء الاستهلاكية والتباهي بها الذي يضع الفقير في مأزق لا يمكن الخروج منه إلا من خلال ممارسة السلوك الانتفاعي المنحرف(السرقة، الرشوة، والاختلاس) (حجازي:112،1981).

إن ما قدمته هذه النظرية من أبعاد اجتماعية لمفهوم الانحراف وتأكيده على أن البناء الاجتماعي هو مصدر المشكلات، وخاصة الجريمة، فإنها انتقدت بشدة لغموض مفاهيمها وكذلك تجاهلها للبعد الشخصي في مشكلة الانحراف حيث لم يرى أي تفاعل بين البنية الاجتماعية بكل تناقضاتها مع الشخصية وتناقضاتها الذاتية الداخلية، كما حاول تجاهل المنتمين إلى الطبقات العليا في المجتمع عن ارتكاب الجريمة.

2- نظرية التفكك الاجتماعي:

تقرر هذه النظرية أن سبب وجود الظاهرة الإجرامية هو التفكك الاجتماعي، ويقيم "سلين" هذه النظرية علي أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة من ناحية، وبين مراحل الفرد داخل المجتمع الواحد من ناحية أخرى، فيقرر أن المجتمع المتحضر يتميز بعدم الانسجام بين ظروف أفراده ورغباتهم. ويرجع ذلك إلى اتساع نطاقه وتعدد الجماعات المتباينة فيه مما يؤدي إلى تضارب المصالح، ومن أمثلة هذه الجماعات المتضاربة فئة الفقراء وفئة الأغنياء، وكذلك أن الفرد يمر بمراحل مختلفة في حياته، وفي كل مرحلة يلاقي مجموعة من الناس تختلف عن غيرها وهذا يؤدي بالفرد إلى إتيان أنواع متباينة من السلوك بحيث إنه في كل مجموعة يسلك السلوك السائد فيها حتى يستطيع التجاوب مع أفرادها، ولا شك أن نماذج السلوك في المجموعات التي يعيش فيها الفرد تتعارض، وهذا يؤدي إلى إتيان أنواع من السلوك الإجرامي نتيجة لتأثير إحدى الجماعات دون باقيها إذا كانت هذه الجماعة تستبيح السلوك الإجرامي بينما يستهجنه غيرها(عبد الستار:48،1985).

ولا شك في أن ارتباط الفرد بقيم ونظم مجتمعه يسهم بقدر كبير في تشكيل ضابط يحول دون وقوع الشخص في الجريمة، فالسلوك الإجرامي ليس سوى ظاهرة أو سوء توافق اجتماعي، يأخذ شكل جريمة وقد تضاف إلى انتمائه الاجتماعي، كلما تعقد تركيب المجتمع، تنوعت قيمه وتناقضت اتجاهاته وتباينت معاييره (ابوتوتة: 137،2001).

3- نظرية الضبط الاجتماعي:

هناك اهتمام واضح في الوقت الحاضر بنظريات الضبط الاجتماعي ولقد أوضح كتابا كل من "هورتون" "ولزلي" بأن جنح معظم الجانحين بمثابة انفصال عن معاييرهم الأخلاقية وذلك ما أكده "دافد ماتزا "في دراسته للنجاح. وفي دراسة قام بها كل من "شورت مستر" و"دتبك" حول عملية الجماعة والعصبة الجانحة فلقد اهتما بجانب أساسي في تفسير الجريمة والجنح من منظور الضبط الاجتماعي حيث أكدا على أن الجانحين يختلفون عن غير الجانحين إذ تنقصهم الفاعلية، وروابط المكافأة بالنظم الاجتماعية وفي ضوء ذلك نجد أن ضعف رابطة الشخص، ونقص استقراره في المجتمع يولد الجريمة (شتا:91،2004).

إن نظرية الضبط الاجتماعي تؤكد على ضرورة أن يكون هناك اتصال قوي بين الإفراد والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع، وهذا ربما لا يحصل لبعض الأشخاص وخاصة المهاجرين منهم لذلك يجد الفرد نفسه على صلة ضعيفة بالمجتمع، لذلك تولد لديه النزعة الإجرامية.

4- نظرية المخالطة الفارقة:

حأول "ساذرلاند" تقديم نظرية لتفسير السلوك الجانح. وقد ركز في دراسته للسلوك الجانح على دراسة جناح رجال الأعمال والسارقين والمحترفين. وقد قدم "ساذرلاند" نقداً لنظرية العوامل السائدة ورأى بأن العوامل السائدة قد تكون احد الأسباب المؤدية للانحراف ولكنها ليست خاصة به، وبالتالي يجب تجاوزها. وقد رأى "ساذرلاند " إن التفسير العلمي للظاهرة يتم وفقاً للعوامل التي تحدث أثرها وقت تحقيق الظاهرة أو طبقاً لتلك العناصر التي توافرت في تاريخ سابق في الحالة **الأولى** تكون بصدد تفسير ديناميكي للموقف، وفي الحالة **الثانية** يكُون التفسير تاريخياً، ويؤيد "ساذرلاند" النوع الأول من الدراسات ويرى أن العوامل الخارجية لها أهمية في إحداث السلوك الجانح، وذلك بتهيئتها للفرصة التي تساعد على ارتكاب الفعل، ويركز "ساذرلاند" على أهمية ربط الفاعل بالفعل، وعدم معاملتها على أنها عوامل مستقلة ويوجد تداخل بينهما. الميول والرادع إزاء سلوك معين تعد حصيلة للتاريخ السابق للفرد" إلا إن التعبير عنها يعد رد فعل للموقف المباشر كما يعينه الفرد (علي وآخرون،1980، 143).

ولقد تأثر "ساذرلاند" فكرياً بنظريتين أولهما نظرية "واطسن" السلوكية النفسية التي رفضت التعامل الوراثي ورأت بأن السلوك الإنساني يعتبر شيئاً مكتسباً من البيئة ورد فعل للتأثر بها. ولذلك يقول "ساذرلاند" إن السلوك المنحرف هو سلوك مكتسب، ومتعلم من المثيرات البيئة الخارجية، وعادة ما تكون نتاجا لتأثيرات جماعات جانحة، أما النظرية الثانية التي تأثر بها "ساذرلاند" فهي نظرية الصراع الثقافي" لسلسن" والتي يرى فيها أن السلوك الجانح ناتج عن تعارض بين المعايير المحيطة والمباشرة للشخص الجانح وبين المعايير الاجتماعية العامة، وذلك أن الشخص غير المتكيف هو جزء من جماعة غير متكيفة، وقد تأثر "سلسن" بالواقع الأمريكي غير المتجانس (حجازي:81،1980).

ويرى الأحمر "أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية في العالم الغربي، يعتقد بأنها كانت سبباً في ظهور النزعة الفردية على نطاق واسع والتأكيد عليها، وأنتجت ظروفاً معيشية تساعد على الإجرام، إذ أن المؤثرات الاجتماعية التي يواجهها الأشخاص في حياتهم اليومية أصبحت غير منسجمة ولا متناسقة، وإنما هي متنافرة متناقضة تجر العديد من الأفراد إلى الاتصال بمن يحملون معايير إجرامية، فينتهي بهم المطاف إلى اكتساب السلوك الإجرامي نتيجة لذلك"(الاحمر 2003).

وقد وضع "ساذرلاند" مرتكزات نظريته في عدة نقاط افترض أنها مراحل وفروض يجب أن يمر بها الشخص الجانح وتتلخص هذه المراحل في التالي:

1- السلوك الجانح، سلوك مكتسب عن طريق التعلم، وليس بالوراثي ومن لم يتلق تدريباً على الإجرام لا يصبح مجرماً.

2 – السلوك الجانح متعلم من الآخرين عن طريق عمليات التواصل.

3 – يتم تعلم السلوك الجانح ضمن جماعة محددة ومميزة بعلاقاتها المباشرة والعلاقات غير المباشر تعتبر ثانوية.

4 – يشمل تعلم الانحراف على تعلم التقنيات لارتكاب الجريمة، وكذلك توجيه الدوافع والميول.

5- توجيه الدوافع والميول يكون نتاجاً لتغلب احد طرفي الصراع بين ثقافات الجماعات المختلفة، التي تقف مواقف متباينة من القانون.

6 – يصبح الفرد جانحاً عندما تطغى التأثيرات المضادة للقانون على المنسجمة معه.

7- التدريب على الانحراف لا يتم من خلال التقليد، ولكن من خلال عمليات التعلم المباشر.

8- تختلف درجة الاختلاط من حيث التكرار والمدة، والشدة، والأسبقية، فإذا كانت تجربة الفرد الجانح أكثر وقعاً وأسبقية وتكراراً عن التجربة السوية أصبح جانحاً والعكس صحيح.

9- السلوك الجانح يعبر عن مجموعة من الحاجات والقيم، إلا انه لا يمكن أن يفسر من خلالها هذه الحاجات والقيم، لان السلوك السوي نفسه تعبير عن نفس الحاجات والقيم، مثلا اللص يسرق من أجل النقود، والعامل يعمل من أجل النقود (عبيد: 149،1981).

من بين النقد الذي يتوجه إلى "ساذرلاند" بأنه تجاهل الدوافع الشخصية للانتماء إلى جماعة جانحة ولم يول لها أي اهتمام، والتسليم بالدوافع الشخصية التي تقود شخصاً للانتماء إلى جماعة جانحة. كما افترض وجود الجماعة الجانحة كمعطية، ولكنه لم يتطرق إلى سبب وجود هذه الجماعة من الأساس أي لماذا نشأت وكيف استمرت وما هي وظيفتها في البناء الاجتماعي العام؟.

إن الطبيعة الزائبقية لعوامل الجريمة تستعصي على العزل والتحديد والإفراز فضلاً عن صعوبة المفارقة إذا ما أمعنا النظر فيما نسميه عاملاً من عوامل الجريمة إذ يتبين لنا انه عنصر في بناء الشخصية الاجتماعية السوية فمن السذاجة أن نسعى إلى عزلها بينما هي جزء من نسيج المجتمع نفسه (خليفة: 197،1970).

5- نظرية الوصم:

أيد "ليمرت" ما كتبه "تاننبوم" سنة 1938 على أن ما يؤدي إلى خلق المجرم هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، حيث أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبه من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك، تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم، أو المبالغة في تصويرها كما يلي: تتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات، وألقاب وتعريفات، وفعل، وشرح، تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة، وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على إظهار نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف، وأيضا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وإحباط معنوياته، وتشويه أخلاقياته(كاره: 1996، 316).

2- "اهتم عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر "هأورد بيكر" بتطوير فكرة الوصم، واشتهر بدراساته القيمة للجماعات المنحرفة، ويرى أن الجماعات الاجتماعية هي التي تخلق الانحراف، وذلك عن طريق وضع قواعد يشكل خرقها انحرافاً، وتطبيق هذه القواعد على الأفراد الخارجين عنه، ومن هذا المنطلق فإن الانحراف غير مبنى على أساس نوعية الفعل الذي يرتكبه شخص ما، وإنما هو نتيجة لتطبيق القواعد والجزاءات على مرتكب الفعل من قبل الآخرين، وإشعاره بالذنب الذي يلصقونه به مما يؤثر في تفاعلاته الاجتماعية(الأحمر:2003).

إن هذا الاتجاه يكون للجريمة والانحراف علاقة مباشرة بالقانون الجزائي، والجريمة تمثل نتاجاً مباشراً لمحاولة جهاز العدالة الجنائية ردع المخالفين بالنص على إدانتهم ومعاقبتهم، لذا فإن القانون الجنائي بوضعه الحالي قد يفشل في تحقيق هدفه في مكافحة الجريمة والوقاية منها بل إنه يسهم في خلقها وزيادة حدتها(كاره:1981، 236).

يري أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يوجد معايير ثابتة لما يعد جريمة فما يعد اليوم جريمة في مكان ما قد لا يكون جريمة في مكان آخر، ويؤكدون على ضرورة دراسة إلة التعامل بين الواصم والموصوم بالإجرام، والظروف التي يتم في ظلها تطبيق الوصم. والعنصر الأساسي لهذه النظرية ليس سلوك الفرد إنما ردة فعل المجتمع له ووصمه على أنه منحرف.

7- الدراسات السكانية والسلوك الجانح:

ارتبطت الدراسات السكانية للسلوك الجانح بدراسة التوزيع السكاني في المدن والأرياف، وبحركة السكان (الهجرة) وارتبطت أيضاً بعمليات الحضر. ويعتبر هذا النوع من الدراسات من أقدم الدراسات الاجتماعية للسلوك

الجانح، وكانت بداياتها من النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وقد قامت دراسات عدة حول الاكتظاظ السكاني، وعكفت بعض الدراسات الآخرى على دراسة المناطق الهامشية(مدن الصفيح) إلا أن معظم الدراسات السكانية كانت متباينة في نتائجها ومع ذلك فإن أهميتها تكمن في منهجها المتبع وإلى جانب أهميتها المنهجية فإن هذه الدراسات تعتبر ذات قيمة من ناحية اهتماماتها بدراسة الانحراف في المجتمعات المتغيرة وبالأخص من ناحية تركيزها على ما يصاحب التغيرات المجتمعة من خلل اجتماعي حيث أن هذه الدراسات قد اهتمت ببحث آثار الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن وما ينتج عنها من تناقض وعدم تكيف على مختلف المستويات، وكذلك ركزت على خروج المرأة للعمل، وعلى تعليم الأطفال، واهتمت أيضا بدراسة المستويات الثقافية، وما يحدث كنتيجة للتغير الاجتماعي من تناقض وتصارع بين القديم والمستحدث. من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن النظرة إلى هذه الأحياء لا يجب أن تركز على كونها مناطق مولدة للانحراف أو أنها بؤر تستقطب بل يجب أن ينظر إليها من حيث كونها أعراضاً لأمراض اجتماعية وخلل اجتماعي ينتج عنه خلل على مختلف المستويات ابتداء من المجتمع وانتهاء بالفرد.

رابعاً– الاتجاهات والإحصاءات الكمية للجريمة على مستوى المجتمع:

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان وأنها أنماط سلوكية صاحبت الإنسان خلال رحلة الحياة عبر العصور المختلفة وبالإمكان مشاهدة ورصد الأنماط السلوكية التي تصنف الجريمة في ضوء ثقافة معينة. ويمكن أن يتم الرصد على مستوى المجتمع الكبير أو على مستوى جزء من المجتمع ويمكن أن يتم الرصد على مستوى المواطنين جميعهم، أو على مستوى فئات معينة سواء أكانت هذه الفئات فئات عصرية، أو تعليمية، أو اقتصادية الخ. وتهتم المجتمعات المعاصرة بحصر منظم للجرائم التي تحدث خلال فترة زمنية معينة وتصنف هذه الأعداد بحسب درجة خطورتها، وطبيعة مرتكبيها، وعن طريق هذه العملية يمكن التعرف على اتجاهات الجريمة في داخل مجتمع معين. وتختلف المجتمعات في درجة دقة تسجيل هذه الأرقام والتصريح بها وطول المدة الزمنية التي تتوفر عنها إحصاءات منظمة. وعلى الرغم من أن أخبار أنماط السلوك المنحرف وجدت في المجتمع الليبي خلال كثير من الحقب التاريخية فإن اتباع التسجيل الحديث لم يبدأ إلا مؤخرا وفي عام 1964 بالتحديد إذ بدأت منذ ذلك التاريخ الأجهزة الموكل إليها أمر مراقبة وردع الجريمة على نشر إحصائية سنوية مفصلة.

ومن المعلوم أن أية دراسة علمية في مجال الجريمة لا يكمن أن تصل إلى نتائج مفيدة إلا بتوفر إحصائيات دقيقة، تعطي صورة واضحة عن حالة الجريمة، من حيث ارتفاعها وأنماطها، ولكن هناك حقيقة من الضرورة أن نضعها في الاعتبار، وهي وجود بعض الصعوبات والمشكلات التي تواجه الإحصاء في مجال الجريمة، مثل الأرقام المطموسة المتمثلة في أن الإحصائيين لا يمكنهم العلم بكل جريمة تقع، وأن كل ما يسجله الإحصاء لا يعبر عن الواقع تعبيراً أمنياً، فعدد كبير من الجرائم قد ترتكب ولا يتم كشفها، وكثير من الجرائم يبلغ عنها، ولا يعثر على مرتكبيها. وبالرغم من الصعوبات فإننا نعود للحقيقة الأولي وهي ضرورة الرجوع إلى الإحصاءات عند الخوض في دارسة

موضوع يتعلق بالجريمة مهماً كان بها من أوجه قصور، أو نقاط ضعف، لأنها المصدر الأساسي لها. وعليه تصنف الإحصائيات الرسمية كمية الجريمة إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية هي الجنايات، والجنح، والمخالفات وتصنف بعدئذ الجنح والجنايات إلى ثلاثة أصناف هي: جنح وجنايات ضد الأموال، وجنح وجنايات ضد الأشخاص، وجنح وجنايات اخرى.

وتفصل الجنح والجنايات إلى أصناف أكثر تحديداً مثل الجرائم ضد الحرية، والعرض، والأخلاق، والجرائم ضد السلامة العامة، والجرائم ضد الأسرة، والجرائم الماسة بالشرف وهكذا. كما تهتم الإحصائيات الرسمية بما تطلق عليه بالجرائم الهامة وتشمل هذه القتل عمداً وقتل الوليد، صيانة للعرض، والقتل الخطأ الناتج عن الإهمال والشروع في القتل، والاعتداء الخطير، وخطف الأشخاص، وتزييف العملة، والمخدرات، والمواقعة بغير الرضا، والحريق الجنائي، والسرقة بأنواعها بما في ذلك بالإكراه وبالكسر وسرقة السيارات للاستعمال المؤقت، وسرقة الحيوان. كما تهتم إحصائيات الجريمة بزمن ومكان وقوع الجريمة. واشتملت النشرات الحديثة نسبيا بتصنيف الفاعل من حيث هو ذكر وأنثى وبالغ وقاصر، وأيضا أصبح هناك اهتمام بالمجني عليهم.

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) تطور كمية الجريمة محسوبة بعدد الجنح والجنايات والمخالفات للسنوات 2006 - 2016 حسب سجل التقرير الإحصائي السنوي عن الجريمة الصادرة من وزارة الداخلية، وبالنظر إلى العمود الأخير الذي يتضمن العدد الإجمالي لكمية الجريمة خلال كل سنة يتضح أن كمية الجريمة أخذت في الزيادة تدريجياً خلال السنوات من 2006- 2009 ثم تراجعت قليلاً لعام 2010، ويتوقع الباحث أن تكون نسبة الزيادة في معدلات الجريمة خلال باقي السنوات أعلى وتزداد يوماً بعد آخر بسبب التغيرات التي حصلت في المجتمع الليبي في الأونة الأخيرة سواء كانت تغيرات اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية أو أمنية، كما ترجع أسباب ارتفاع معدلات الجريمة سنوياً إلى عدد من العوامل، منها الزيادة المطردة في عدد السكان (3% سنوياً تقريباً)، وزيادة نسبة الشباب إلى الإجمالي العام للسكان، وزيادة معدلات البطالة، والحركة السكانية، وغيرها من الأسباب، السنة تلو الأخرى. أما أن تسجل الجريمة انخفاضاً، على الرغم من كونه ليس مستحيلاً، ولكن في ظل انتشار السلاح والكتائب المسلحة وخارجة سلطة الدولة وهذا ما أكد عليه وزير الداخلية في أحدي لقاءاته في شهر أبريل لسنة 2020 من أن هناك كتائب مسلحة خارج سلطة الدولة وتتحكم في بعض الوزارات والمؤسسات السيادية داخل الدولة، فهذا يزيد من حدة ارتفاع نسبة الجريمة. ولكن الغريب في الأمر أن معدلات الجريمة أخذت في التراجع بشكل سريع جداً خلال العام 2012- 2016 حيث سجلت كمية الجريمة بين جنايات وجنح ومخالفات لعام 2012(26923) جريمة وفي عام 2013 (21665) جريمة أي انخفاض ما قدره (5258) جريمة وفي عام 2014 سجل (13503) جريمة وعام 2015(10183) جريمة أي بتراجع (3320) جريمة وسجل العام 2016(9387) جريمة وإذا استمر هذا الانتباه فإن الأمر يتطلب وقفة خاصة لأنه يتعارض مع الاتجاه العام لتطور الجريمة حيث تزداد الكمية من عام إلى آخر، وترتبط الزيادة بدرجة زيادة الكثافة السكانية وتمدن المجتمع، وخاصة خلال هذه الفترة، وهذا أمر يحير إلى حد كبير ولا تسعفنا الأرقام المتوفرة حإلىا بتفسير مقنع ولكنها تثير لدى الباحث هواجس وافتراضات لدراسات متعمقة. كذلك نستنبط أحد

الأمرين: الأمر الأول هو انخفاض المعدل العام للجريمة، وهو ما قد يمثل مؤشراً على انخفاض حدة الجريمة، بشكل عام، والأمر الثاني هو أنه، وبسبب تواتر هذا الهبوط ، فإن ذلك قد يعطى مؤشراً بأن هناك أمراً ما غير طبيعي بالنسبة للحالتين. وبسبب ذلك فإننا قد لا نأخذ ذلك على علاته؛ إذ من المعروف والمسلم به، أن اتجاهات الجريمة ومداها، على مستوى العالم، نادراً ما تستقر على معدل ثابت، إذ هي تزيد سنوياً بمعدل يتراوح عادة في ما بين (5- 10%)، فما بالك بانخفاضها بما يزيد عن (2%) بالنسبة لليبيين و(1.4%) للأجانب. وزيادة نسبة الشباب إلى الإجمإلى العام للسكان، وزيادة معدلات البطالة، والحركة السكانية، وغير ذلك، السنة تلو الأخرى. أو في حالات خاصة كما في حالة حدوث طفرة ما أو تطوير جذري في اختصاصات الشرطة وفي الأساليب المتبعة في الوقاية والمكافحة، إلا أنه يعد بالنسبة للأوضاع المستقرة، من الأمور غير الطبيعية. وبهذا، فمن المرجح أن تكمن أسباب هذا الانخفاض في ما قد يحدث من خلل في جمع وحفظ وتصنيف وتسجيل الجرائم على مستوى بلديات ليبيا، خاصة وأنه طرأت تغييرات متلاحقة ودمج وفصل في عددها وحدودها واختصاصاتها، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى إحداث تعديل في تبعية ومهام مراكز وأقسام الشرطة والبحث الجنائي التابعة لكل منها، بما من شأنه أن يحدث تداخلاً في البيانات وخلخلة في الإدارة وفي تخصيص الإمكانات. والنتيجة الحتمية هي أن ينعكس ذلك سلباً على عملية جمع وتدقيق وتبويب وتحليل البيانات والمعلومات عما يرتكب من جرائم وانحرافات سلوكية، بما يؤدي إلى عدم معرفة مستوياتها ومعدلاتها أو تحديد مداها واتجاهاتها، الأمر الذي أثر ويؤثر في منظومة الضبط الاجتماعي ومنع الجريمة. وهنا يحتاج الباحث إلى توفر بيانات لا تحتويها النشرة الرسمية لتطوير تفسير مناسب للتذبذب في الأرقام الواردة وفي حالة غياب مثل هذه البيانات لا يستطيع الباحث إلا تقديم عدد من التخمينات والفروض التي يمكن أن تقود أبحاثاً امبيريقية فقد يرجع انخفاض معدلات الجريمة خلال السنوات الأخيرة إلى بداية اتجاه جديد يتميز بانخفاض معدلات الجريمة. وقد يكون السبب الفعلي ارتفاع درجة كفاءة الأجهزة التي تتعقب الخارجين عن القانون.

جدول رقم (1) يبين تطور كمية الجريمة (جنايات وجنح ومخالفات)على مستوى ليبيا من سنة 2006 إلى 2016

السنوات	جنايات	جنح	مخالفات	المجموع
2006	10258	57944	4281	72483
2007	10135	61362	4125	75622
2008	10012	65553	4438	80003
2009	9876	63759	3254	76889
2010	7738	53263	4725	65726
2011	_____	_____	_____	_____
2012	6590	19726	607	26923
2013	4789	16574	302	21665
2014	2572	10794	137	13503
2015	2075	7999	109	10183
2016	2129	7078	180	9387
المجموع	66174	364052	22158	452384

قائمة المراجع:

1- ابوتوته، عبد الرحمن، **علم الإجرام**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

2- آبادي، مجد الدين الفيروز، **قاموس المحيط**، الجزء الثالث، باب الميم فصل الجيم (جرمه) 1987.

3- الأحمر، أحمد سالم، **محاضرات في مادة النظريات الاجتماعية** (غير مطبوعة) 2003.

4- الحوات، علي الهادي، وآخرون، **دراسات في المشكلات الاجتماعية**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، طرابلس، 1985.

5- الغول، حسين علي، **علم النفس الجنائي، الإطار والمنهجية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.

6- الغزوي، وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن،2004.

7- المغربي، سعد وأحمد الليثي، **الفئات الخاصة وأساليب رعايتها**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1967.

8- الدوري، عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.

9- بكار، حاتم، **الاتجاهات المعاصرة في استقصاء عوامل الإجرام وتقويم المجرمين**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

10- خليفة, أحمد محمد" **الاتجاهات الحديثة في بحوث الجريمة**, المجلة العربية للدفاع الاجتماعي, العدد الثاني، 1970.

11- حجازي, مصطفى" **الأحداث الجانحون" دراسة ميدانية اجتماعية**, دار الطليعة، بيروت: الطبعة الثانية, 1981.

12- عبيد, رءوف، **أصول علم الإجرام والعقاب**, دار الفكر العربي, الطبعة الخامسة 1981.

13- عودة، عبد القادر، **التشريع الجنائي الإسلامي، مقارنة بالقانون الوضعي**، ط14، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

14- عبد الستار، فوزية، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، ط5، دار النهضة العربية، بيروت،1985.

15- علي، يونس حمادي، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2016.

16- على، يسرا نور، و أمال عبد الرحيم، **علم الإجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، 1980.

17- سعد، عبد الحميد محمود، **التأثيرات المتبادلة بين الجريمة والتنمية**، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد 11، العدد 2، الرياض، 1984.

18- شتا، السيد علي، **علم الاجتماع الجنائي**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.

19- كاره، مصطفي عبد المجيد، **العقاب وأثره في إصلاح المخالفين**، مجلة الفكر العربي السنة الثالثة، العدد التاسع، بيروت 1981.

20- ــــــــــــ، مصطفي عبد المجيد، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، مكتبة جامعة الزأوية، الطبعة الثالثة،1996.